أثر خصائص لجنة المراجعة في زيادة مستوى الإفصاح الإختياري

دراسة تطبيقية على القوائم المالية للمصرف الأهلي العراقي

إعداد: رولا محمد سوبرة

تم إعداد هذا المخطط البحثي من قبل: رولا محمد سوبرة (ماجستير تخصصي في التربية/ في الادارة التربوية)

مقدمة:

تحظي لجان المراجعة باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية والباحثين، لا سيما بعد الإخفاقات والإضطرابات المالية التي حدثت لكبرى الشركات العالمية. ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي تلعبه هذه اللجان كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الدقة والشفافية في المعلومات المالية وغير المالية التي تفصح عنها الشركات والحد من الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات ودورها أيضا في دعم وظيفة المراجعة المالية والخارجية وزيادة الإستقلالية لها. فضلاً عن كونها وسيلة للتأكيد على الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات، الأمر الذي أدي إلى قيام البورصات العالمية بمطالبة الشركات التي تسجل اسهمها بها بإنشاء لجان مراجعة، وهو ما أتبعته هيئات السوق المالية بالدول العربية عند إصدارها مؤخرا للوائح حوكمة الشركات بها.

ومن أهم التطورات الخاصة بلجان المراجعة ضرورة اصدار تقرير عن أعمال تلك اللجنة، يعتبر هذا التقرير الوسيلة الوحيدة للمستثمرين للتعرف من خلاله على نتيجة اعمال هذه اللجنة، لذا ينبغي ان يحوي التقرير كماً كبيراً من المعلومات وان لا يكون مجرد تلبية للمتطلبات الإلزامية للإفصاح عنها، وفقاً لقانون وتوجيهات الجهات الرقابية، كما يجب السعي نحو توحيد الحد الأدني لمحتوي تقرير اللجنة .

وتعتبر لجان المراجعة من أهم الأدوات الرقابية في المؤسسة والمحدد لعملية الإفصاح ، حيث يعد الإفصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة فهو يشير الى عرض التقارير المالية بكل وضوح للمعلومات المحاسبية طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة على أن يوضح المهام التي قامت بها لجنة المراجعة والصعوبات التي واجهتها خلال الفترة الإفصاح. ويجب أن يتم هذا الإفصاح ضمن التقرير السنوي للمؤسسة مما يعزز تصورات مستخدمي القوائم المالية عن دور وفعالية لجان المراجعة. وينبغي تسليط الضوء على مسؤليات وواجبات لجان المراجعة لأنه يدعم مصداقية القوائم المالية، حيث أن إدراج تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير يعزز من أهميتها ويؤثر على عملية صنع القرار.

ويهدف الإفصاح الإختياري إلى التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة لكافة المتعاملين فى السوق فى وقت واحد وبالشكل الذي يساهم فى اتخاذ قرارات إستثمارية سليمة. بالاضافة الي انه يضمن الشفافية لكافة المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية والمعلومات المرتبطة بكل من أداء الشركة وهيكل الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية .

وأصبح وجود لجان للمراجعة في المؤسسات ضمن قواعدها ملزاماً علي كافة المؤسسات باختلاف طبيعة نشاطها سواء مصرفية أو تجارية أو استثمارية أو خدمية. ويتطلب نجاح مهام لجنة المراجعة وقيامها بمسؤلياتها ومهامها توافر بعض الخصائص المهمة في أعضائها لتمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية ومن ثم تحقيق أهداف اللجنة. من أبرز هذه الخصائص تمتع أعضائها بالاستقلالية التامة عن الإدارة وأن يكونوا على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية، وأن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة على عاتق اللجنة، وأن يجتمع الأعضاء بصورة متكررة تمكنهم من تقييم مجريات الأمور بالمؤسسة. فكل هذه الخصائص مجتمعة تؤدي إلى فاعلية دور لجنة المراجعة وتعظيم المنفعة المتوقعة وبالتالي زيادة في مستوي المعلومات المفصح عنها.

مشكلة الدراسة :

نتيجة للدور الذي تقوم به لجان المراجعة في توفير الثقة لأصحاب المصلحة، فقد حظيت باهتمام العديد من المنظمات المهنية والسلطات التشريعية والهيئات المشرفة علي عمل القطاع المصرفي وأسواق الأوراق المالية، سواء علي المستوي المحلي أو علي المستوي الدولي، من حيث أهميتها وتشكيلها وتحديد اختصاصتها وشكل تقريرها. وتعد أحد التطورات الخاصة بلجان المراجعة ضرورة إصدار تقرير عن اعمال تلك اللجنة لأصحاب المصلحة. وعلي الرغم من أن الإفصاح الاختيار يعد أحد الأعراف المحاسبية لدي المحاسبية من زمن إلا أنه ما زال يمثل مجالا واسعاً للجدل البحثي علي المستوي الأكاديمي وفي علي المحاسبة، وقد تزايد الجدل حوله في الأونة الأخيرة نتيجة لتبني الدول بما في ذلك العراق للمعايير معدة علي أساس المفاهيم، ولذلك كان الاهتما بالإفصاح الاختياري من حيث المفهوم والأنواع ودوافع القيام به والتي تمثل العوامل التي أدت إلي استمرار ممارسة الإفصاح الاختياري نتيجة لاهميته المتزايدة في الأونة الخيرة ولا

لاسيما داخل الجهاز المصرفي كونه يعكس المعلومات عن طبيعة أنشطة المصرف اختياريا، والتي تعد مسألة نسبية تختلف من مؤسسة إلى آخرى.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس مفاداه: هل يوجد إيجابي خصائص لجنة المراجعة في زيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

- هل يوجد أثر إيجابي لاستقلال مديري لجنة المراجعة في زيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي؟
- هل يوجد أثر إيجابي للخبرة المالية للجنة المراجعة في زيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي؟
- هل يوجد أثر إيجابي لحجم لجنة المراجعة في زيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي؟
- هل يوجد أثر إيجابي لعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة في زيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي؟

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة بشكل عام دراسة وتحليل واختبار تأثير خصائص لجنان المراجعة في زيادة مستوي الافصاح الاختياري في المصرف الأهلى العراقي من خلال التعرف علي محددات خصائص لجان المراجعة، واختبار مدي قبول بيئة الممارسة العملية في البيئة المصرفية العراقية لمؤشر الافصاح الاختياري.

وينبثق عن الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي :

- دراسة وتحليل أثر استقلال مديري لجنة المراجعة علي زيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي.
- دراسة وتحليل أثر الخبرة المالية للجنة المراجعة علي زيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي.

- دراسة وتحليل أثر حجم لجنة المراجعة علي زيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي.
- دراسة وتحليل أثر عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة علي زيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي.

فرضيات الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسية للدراسة في:

يوجد ارتباط إيجابي بين خصائص لجنة المراجعة وزيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي.

وينبثق عنها عدة فرضيات، هي كما يلي:

1. يوجد ارتباط إيجابي بين استقلال مديري لجنة المراجعة وزيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي.
2. يوجد ارتباط إيجابي بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وزيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي.
3. يوجد ارتباط إيجابي بين حجم لجنة المراجعة وزيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي.
4. يوجد ارتباط إيجابي بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة وزيادة مستوى الإفصاح الإختياري للقوائم المالية في المصرف الأهلي العراقي.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراس علي المستوى العلمي من حيث ندرة البحوث والدراسات العربية، لا سيما العراقية التي تناولت الإفصاح الاختياري عن تقرير لجنة المراجعة والمحتوي المعلوماتي له، وعلاقته المحتوي بمستوي الإفصاح الاختياري، وعدم حصول الإفصاح الاختياري عن تقرير لجنة المراجعة علي المستوي المحلي علي نفس القدر من الاهتمام الذي حظي به في الدول المتقدمة.

بينما تنبع أهمية الدراسة علي المستوي العملي من حيث تناولها لموضوع معاصر، حيث تساهم لجان المراجعة كأحد متطلبات الحوكمة في رفع مستوى الشفافية للتقارير المالية وذلك من خلال الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية وغير المالية عن الأداء المالي ومن حيث تقليل درجة المخاطر وبناء الثقة مع عملاء المصرف وحماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في مجلس الإدارة. كما تسعي هذه الدراسة إلي اختبار فروضها عملياً في بيئة مصرفية عراقية، وهو ما يلفت نظر أصحاب المصلحة لأهمية الافصاح الاختياري عن المحتوي المعلوماتي لتقرير لجنة المراجعة، وهو ما يعد من الأمور المشجعة علي البحث والدراسة في هذا المجال لإثراء الفكر المحاسبي والمكتبة العراقية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة فى الجانب النظري علي المنهج الوصفي التحليلي فهو الأكثر إستخداما في الدراسات، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة، والذي يعتمد في دراسته على الدراسات العلمية والبحوث التي تناولت هذا الموضوع وما تم نشره من مقالات في الدوريات المتخصصة المرتبطة بموضوع الدراسة. كما اعتمد الجانب التطبيقي من الدراسة علي المتمثل في الدراسة التطبيقية القوائم المالية للمصرف الأهلي العراقي. ليتم تحديد أثر خصائص لجنة المراجعة في زيادة مستوى الإفصاح الإختياري للمصرف الأهلي العراقي من خلال جمع بيانات القوائم المالية وإدخالها ومعالجتها واستخدام الطرق التحليلية المخصصة لذلك واستخلاص النتائج.

حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة الحالية في التعرف على أثر خصائص لجان المراجعة في زيادة مستوى الإفصاح الإختياري .
- حدود مكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة الحالية في التطبيق على المصرف الأهلي العراقي .
- حدود زمنية: تتمثل في فحص القوائم المالية للمصرف الأهلي العراقي خلال السنة المالية 2021/2020 و 2022/2021.

مصطلحات الدراسة:

لجان المراجعة:

على الرغم من قيام هيئات عديدة مثل هيئة سوق المال الأمريكية ((SEC وبورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) واللجنه التنفيدية لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بوضع أكثر من مفهوم للتعريف بلجان المراجعة إلا أنها تؤكد على أهميتها وضرورة تكوينها ، وتعتبر لجان المراجعة بمثابة أحد الأركان الرئيسية لتفعيل منظومة الحوكمة وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من ثالثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين كحد أدنى ويكون الحد الأقصى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها ، على أن يتوافر باللجنة خبرة مالية ومحاسبية وقانونية ومعرفة بطبيعة نشاط الشركة ، وتهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس اإلدارة علي أداء مسئولياته ، والتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه ، ودعم استقلال ومتابعة المراجع الداخلي والخارجي ، وضبط جودة التقارير المالية [1] .

الإفصاح الإختياري:

عرف بأنه " قيام إدارة الشركة بتوفير معلومات إضافية تتجاوز المتطلبات القانونية من قبل الجهات التنظيمية ، لتعزيز نوعيتها بحيث تصبح كافية لاتخاذ القرارات وتقييم مخاطر الاستثمار من قبل كافة الأطراف ذات الصلة ". كما عرفه بأنه " قيام إدارة الشركة بالإفصاح عن معلومات طوعا المعلومات من بنود الإفصاح الالزمي ، بمعنى إدارة الشركة لها كامل الحق والحرية بالإفصاح عن تلك المعلومات من عدمه دون الزام من الجهات التنظيمية".[2]

القوائم المالية :

تعرف القوائم المالية بأنها : "هي الحسابات الختامية التي تلتزم الشركات العامة بموجب القانون بضمان أن بياناتها المالية مدققة من قبل محاسب قانوني معتمد" . والغرض من التدقيق المستقل هو تقديم تأكيد بأن الإدارة قدمت بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، بالإضافة إلى ذلك، فإن تعيين CPA مستقل ومؤهل يوفر طمأنة البنوك والموردين والمستثمرين المحتملين بأن العمل سليم ماليًا وجدير بالائتمان، كما أن القوائم

[1] عوض، آمال محمد محمد ، (2008) ، دور آليات الحوكمة في تعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات وضبط مخاطر الأنشطة الالكترونية للمنشآت" ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الأول.

[2] الطعاني، عمار محمد ، (2017) ، دور العوامل المتعلقة بتعزيز الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين الأردنية: دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، 28.

المالية المدققة ضرورية لتوفير المعلومات لصانعي القرار، وأثناء التدقيق المالي، تؤكد CPA أن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مادية، وفي حالة وجود أخطاء كبيرة، توصي سلطة الائتلاف المؤقتة بإجراءات تصحيحية تتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). [3] وفيما يلي الأنواع الرئيسية للقوائم المالية المدققة:

1- بيان الدخل:

يوضح بيان الدخل أداء الشركة خلال السنة المالية، ويذكر البيان الإيرادات المكتسبة والمصروفات المتكبدة خلال المدة، وفي السطر الأخير يكشف التقرير عن صافي الربح أو الخسارة للفترة . (هذه الحقيقة هي في الواقع أصل المصطلح، "المحصلة النهائية" ، حيث تظهر المحصلة النهائية في بيان الدخل ربح/ خسارة الشركة للسنة) ، ويمكن تضمين رقم ربحية السهم (EPS) عندما يتم إصدار القوائم المالية من قبل شركة مساهمة عامة، ويتحقق المدقق من دقة المعاملات عن طريق التحقق من دفتر النقدية ودفاتر الحسابات الفردية.

2- الميزانية العمومية:

تعرض الميزانية العمومية المركز المالي للشركة في نهاية السنة المالية (أو في أي وقت آخر يتم إعداد الميزانية العمومية ، على سبيل المثال، يُطلب من الشركات عادةً تقديم ميزانية عمومية عند التقدم بطلب للحصول على قرض) ، ويكشف عن قيمة الأصول والخصوم وحقوق الملكية للشركة ، ويتم عرض البنود الموجودة في أعمدة الأصول والخصوم بترتيب السيولة ، مع الإبلاغ عن البنود الأكثر سيولة أولًا ، ويجوز للمراجع التحقق من وجود الأصول والخصوم ودقة الأرقام المقدمة.

3- بيان التدفقات النقدية:

يمكن أيضًا تضمين بيان التدفق النقدي في القوائم المالية المدققة، يكشف بيان التدفق النقدي عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال السنة المالية، ويوفر نظرة ثاقبة لقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ومواصلة العمل في المستقبل المنظور، وقد يتحقق المدقق من الإدخالات في بيان التدفق النقدي مقابل كشف الحساب البنكي، وكذلك التحقق من دقة الحواشي.

[3](3) Corporate Finance Institute® (CFI), Audited Financial Statements, last visited 27 Jul. 2021, available at: https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/accounting/audited-financial-statements/.

4- تقرير رأي المراجعة:

يصدر المدقق تقرير رأي تدقيق بعد الانتهاء من عملية التدقيق ، ويتم تضمينه في القوائم المالية المدققة في هذه الرسالة ، يكشف المدقق عن القوائم المالية التي تمت مراجعتها وطريقة المراجعة المستخدمة . وإذا لم تكن هناك أخطاء جوهرية في القوائم المالية ، فسيقوم المدقق بإعطاء رأي تدقيق بأن القوائم المالية تمثل رؤية حقيقية وعادلة لأداء الشركة ومركزها .

الدراسات السابقة:

1- دراسة (إبراهيم، وضاح 2017) بعنوان: دور لجان المراجعة في تحسين مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بالسودان)

هدفت هذه الدراسة إلي بيان دور لجان المراجعة في تحسين مستوي الافصاح الاختياري، حيث هدفت الدراسة الي دراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، المهام والمسؤوليات) ومستوي الافصاح الاختياري في التقارير المالية، ركزت الدراسة في زيادة اهتمام المصارف السودانية بمفهوم الافصاح الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية في قوائمها المالية عن طريق آلية لجنة المراجعة ، حيث استخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من المحاسبين والمراجعين الداخليين والمدراء التنفيذيين والمدراء الماليين ورؤساء الحسابات وغيرهم بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة الي أن خصائص ومهام ومسؤليات لجان المراجعة بالمصارف السودانية ساهمت في زيادة مستوي الافصاح الاختياري في التقارير المالية، وان الافصاح عن المعلومات العامة والمعلومات غير المالية اسهم في تحسين مستوي الافصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية . أوصت الدراسة بضرورة التحسين المستمر لمفهوم الافصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية ، وضبط عمليات المتابعة والمراقبة علي بيانات التقارير المالية، كما أوصت بعدم وضع قيود علي المراجعين الخارجيين من قبل الادارات التنفيذية للمصارف ، وعرض معلومات عن تأثيرات الاوضاع السياسية والاقتصادية للمصارف في قوائمها المالية .

2-دراسة (عبد المطلب ، 2013) بعنوان : اثر لجان المراجعة في الشركات المساهمه العامة الأردنية علي الحد من إدارة الأرباح :

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تبني القوانين والتشريعات الأردنية لخصائص فعالية لجان المراجعة والتزام شركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق خصائص الفعالية ، وهل لتلك الخصائص اثر في الحد من

ممارسات إدارة الأرباح . وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق شركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان المراجعة والواردة بنصوص القوانين والتشريعات الأردنية وتحديد مدى قدرة لجان المراجعة في الحد من قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية من إدارة الأرباح . ولتحقيق هذه الاهداف قام الباحثون بدراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العالقة لتجديد أهم خصائص لجان المراجعة الوارده فيها ودراسة أثرها على إدارة الأرباح في 50 شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة ببورصة عمان الأوارق المالية خلال الستة سنوات السابقة للازمة المالية العالمية . وتوصلت هذه الدراسة إلى أن شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بخصائص لجان المراجعة كما وردت بالتشريعات الأردنية وان خصائص لجان المراجعة المتمثلة في حجم لجان المراجعة والخبرات المالية لأعضائها وعدد مرات اجتماعهم لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، الإ أن استقلالية أعضاء لجان المراجعة تؤثر في الحد من إدارة الأرباح .

3-دراسة (عبد الرحمن، 2013) بعنوان: "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدرة الأرباح وإثره في جودة التقارير المالية"

تمثلت مشكلة الدراسة في قيام بعض إدارة الشركات بممارسة إدارة الأرباح ، ومن خلال تعدد الأساليب لممارسات المحاسبة المستخدمة في تلك العملية ، ستدلها للمرونة المتاحة في المعايير المحاسبية وعدم التوصل إلى أسلوب متفق علية يساعد في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ، وأحكام الرقابة عليها ، لتجنب التأثير السلبي لإدارة الأرباح على مصالح تلك الشركات وقدرتها على الاستمرار ، والأضرار بمصالح الأطراف المختلفة التي تتعامل معها . هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح واثر ذلك على جودة التقارير المالية ، ومن خلال التعرف على دوافع وأساليب وطرق إدارة الأرباح وضوابط التشكيل الجيد للجان المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح ، ومن ثم توضيح الأثر على جودة التقارير المالية. تسعى الدراسة إلى اختبار عدد من الفرضيات تمثلت في أن التشكيل الجيد للجان المراجعة يحد من ممارسات إدارة الأرباح . والدور الفعال للجان المراجعة في عدم استقلال المراجع الخارجي ورفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية يحد من ممارسات إدا رة الأرباح . وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن التشكيل الجيد للجان المراجعة وفعاليتها لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية والرقابة

على التقارير المالية يحد من ممارسات إدارة الأرباح وان ممارسات إدارة الأرباح تؤثر سلبا على جودة التقارير المالية.

4- دراسة (مليجى ، 2014) بعنوان: أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحاسابات: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر خصائص لجان المراجعة على تحسين نوعية الرأى بتقرير مراقب الحسابات لمحاولة استعادة ثقة مستخدمى القوائم المالية فى تقرير مراقب الحسابات ، خاصة بعد الانهيارات والازمات المالية التى تعرضت لها العديد من الشركات العالمية فى الفترة الاخيرة . وإعتمدت الدراسة على بناء نموذج لقياس الاثر حيث تضمن متغير خصائص لجنة المراجعة كمتغير مستقل ، ونوعية الراى بتقرير مراقب الحسابات كمتغير تابع ، بالاضافة الى بعض المتغيرات الاخرى المؤثرة على هذه العالقة .

وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من (100) شركة من الشركات المساهمة السعودية المسجلة فى سوق الاوراق المالية السعودية خلال الفترة من عام (2008 حتى عام 2012) وتوصلت الدراسة الى وجود عالقة إرتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة، وتوافر الخبرة المحاسبية فى أعضاء اللجنة وسمعتهم الجيدة، ومدى إستلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف، كما تبين وجود عالقة إرتباط إيجابية ولكن ليس لها دلالة إحصائية بين عدد مرات إجتماع اللجنة ، وحجمها، ومكافات الاعضاء ومدى إستلام الشركة لتقرير مراجعة أعضاء لجان المراجعة ممن يتمتعون بسمعة جيدة وتتوافر لديهم الخبرات المالية والمحاسبية الكافية لتحسين كفاءتهم فى أداء المهام الاشرافية والرقابية، ومن ثم جودة التقارير المالية وتحسين نوعية الرأى بتقرير مراقب الحسابات.

5- دراسة (عرفة، 2013)، بعنوان: "أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الافصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية: دراسة نظرية تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة إلي اختبار تأثير جودة لجان المراجعة علي مستوي الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية من خلال التعرف علي محددات جودة لجان المراجعة واختبار مدي قبول بيئة الممارسة العملية في السعودية لمؤشر الافصاح الاختياري المقترح. ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء مؤشر لقياس مستوي الافصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية لعينة من (100) شركة من الشركات المسجلة

بالبورصة السعودية خلال عام 2012، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي في قياس تأثير جودة لجان المراجعة علي مستوي الافصاح الاختياري. وتفترض الدراسة أن وجودة لجان المراجعة تؤثر إيجابياً علي مستوي الافصاح الاختياري.

وتوصلت هذه الدراسة إلي انخفاض مستوي الإفصاح الاختياري في شركات المساهمة السعودية، حيث بلغ متوسط الإفصاح (51.22%) مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا يرجع إلي سيطرة كبار الملاك علي مجلس الإدارة وعدم توافر الاستقلال الكافي للمديرين غير التنفيذين فضلاً عن تأثير البيئة السعودية ببعض المتغيرات الثقافية مثل سرية المعلومات. وجود علاقة ارتباط جوهرية بين نسبة المديرين المستقلين في لجنة المراجعة ومستوي الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق السعودية لعل ذلك يرجع إلي حرص الأعضاء المستقلين علي الحفاظ علي سمعتهم، وحماية مصالح المساهمين، والحد من عدم تماثل المعلومات فضلاً عن تطبيق الرقابة الفعالة علي الإدارة التنفيذية مما ينعكس علي تحسين مستوي الافصاح الاختياري. وعدم وجود علاقة ارتباط جوهرية بين حجم لجنة المراجعة وخبرة أعضائها وبين مستوي الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق السعودي. وجود علاقة ارتباط جوهرية بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة ومستوي الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق السعودية. وجود علاقة ارتباط جوهرية بين كل من ربحية الشركة ووجودها في أكثر من بورصة وبين مستوي الافصاح الاختياري في حين لا يوجد ارتباط جوهري علي عكس المتوقع بين حجم الشركة وطبيعة نشاطها وبين مستوي الافصاح الاختياري.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Yuanto Kusnadi et al, 2016) بعنوان: "لجان التدقيق وجودة التقارير المالية في سنغافورة"

"**Committees and Financial Reporting Quality in Singapore**"

تهدف هذه الدرسة الى دراسة ثالث خصائص من خصائص لجان المراجعة الاساسية وهى (الاستقلال، والخبرة، والعضوية المتداخلة بين أكثر من لجنة من لجان المراجعة) وأثرها على جودة إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة فى سوق الاوراق المالية بسنغافورة. وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج من أهمها النتيجة الرئيسية وهي أن جودة التقارير المالية ستكون أعلى إذا كانت لجان المراجعة تتميز بالخبرة

المختلطة في المحاسبة والتمويل ومهارة الإشراف. بالإضافة إلى ذلك، نحن لا تجد دليلا على أن زيادة الاستقلالية للجان المراجعة تعزز جودة التقارير المالية لأن لجان المراجعة تتكون بالفعل من أغلبية مستقلة من أعضاء مجلس الادارة اخيراً، فشلت الدراسة في العثور على أي تأثير للتداخل في العضوية بين لجان المراجعة ولجان المكافآت على جودة التقارير المالية. وعموما، فإن النتائج تشير الى ان لجان المراجعة تؤدى الى تحسين فعالية حوكمة الشركات فيما يتعلق بالتقارير المالية.

2- دراسة (Hisham Kamel Madia, 2014)، بعنوان: " تأثير خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح الطوعي للشركات"

"The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure"

هدفت هذه الدراسة من التحقيق في تأثير خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي للشركات عن 146 شركة ماليزية مدرجة لعام 2009، وبحث العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق والإفصاح الطوعي للشركات. واستنادًا إلى تحليل محتوى الإفصاح، تكشف النتائج التجريبية للانحدارات المتعددة أن استقلالية لجنة التدقيق وحجم وعدد أعضاء مجلس الإدارة له تأثير كبير على الإفصاح الطوعي للشركات. ولا يرتبط تواتر الاجتماعات والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق بشكل كبير بالإفصاح الطوعي للشركة. وتقدم النتائج أدلة لواضعي السياسات والمستثمرين ومحترفي المحاسبة حول مدى ارتباط خصائص لجنة التدقيق بفاعلية هذه اللجنة في مراقبة عمليات إعداد تقارير الشركات.

ومع ذلك، تتوافق النتائج مع فكرة أن لجنة التدقيق تلعب دورًا رئيسيًا في الإشراف على عمليات إعداد تقارير الشركات بما في ذلك ممارسات الإفصاح الطوعي. تعتمد فعالية لجنة التدقيق على خصائص خصائص لجنة التدقيق وهي الاستقلالية والحجم وعدة إدارات لأعضاء اللجان. تماشياً مع المبادرات القوية لتحسين فعالية لجنة التدقيق في شفافية تقارير الشركات ، تقدم الدراسة نظرة ثاقبة لدور لجنة التدقيق في الإشراف على عمليات تقارير الشركات. توضح هذه الدراسة أن نظرية الوكالة تكمل نظرية الاعتماد على الموارد في تعزيز فعالية لجنة التدقيق. نتائج هذه الدراسة تهم المستثمرين وصناع السياسات ومحترفي المحاسبة لأنها توفر أساسًا مفيدًا لتقييم وتعزيز خصائص لجنة التدقيق المرتبطة بفعالية هذه اللجنة ، وهو أمر مهم لتحسين

ممارسات الإفصاح للشركات. تضيف النتائج أيضًا إلى الأدبيات الموجودة من خلال المساهمة في فهم دور لجنة التدقيق في ممارسات الإفصاح عن الشركات. ومع ذلك ، تستند جميع النتائج إلى سوق الأوراق المالية الماليزي، وبالتالي قد تكون هناك قيود في التوسع إلى بلدان أخرى. يمكن للبحث المستقبلي فحص الخصائص الأخرى للهيئة الإدارية مثل النوع الاجتماعي ومدة منصب أعضاء مجلس الإدارة وجنسية المديرين. يمكن أيضًا فحص تفاعل خصائص التيار المتردد.

3- دراسة (Abdullah and Akram, 2018)، بعنوان: "أثر خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح الطوعي: حالة عمل البنك في الأردن"

"Impact of the Audit Committee's Characteristics on Voluntary Disclosure: The Case of the Bank's Operating in Jordan"

هدفت هذه الدراسة إلي استكشاف تأثير خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الطوعي. تم تطبيق تحليل الانحدار للتحقق من الفرضيات، حيث استخدمت هذه الدراسة بيانات ثانوية لـ 25 بنكاً في القطاع المصرفي مدرجاً في بورصة عمان للفترة 2015-2017. وتم جمع البيانات الثانوية من خلال التقارير السنوية لـ 25 بنكاً مدرجاً في بورصة عمان خلال عام 2015 حتى 2017.

وتوصلت هذه الدراسة أن هناك تأثيراً لاجتماعات لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الطوعي، ولكن لم تكن هناك آثار لكل من حجم واستقلالية لجنة التدقيق، على مستوى الإفصاح الطوعي. ولا يؤثر متغير استقلالية أعضاء لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الطوعي. هناك تأثير لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الطوعي في البنوك. وعليه فإن الفرضية المقبولة أن هناك تأثيرا لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الطوعي.

4- دراسة (Khaled Samahaet al, 2015)، بعنوان: " تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على الإفصاح الطوعي: تحليل ميتا"

"The impact of board and audit committee characteristics on voluntary disclosure: a meta-analysis"

هدفت هذه الدراسة إلي تطبيق التحليل ميتا لعينة من 64 دراسة تجريبية لتحديد الوسطاء المحتملين للعلاقة بين مجلس الإدارة وخصائص لجنة التدقيق والإفصاح الطوعي. ندرس ما إذا كانت النتائج تتأثر بالاختلافات في بناء مؤشر الإفصاح ، ونوع الإفصاح الطوعي ، وطريقة الإفصاح ، وتعريفات المتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات ، ومستوى حماية المستثمر ، والموقع الجغرافي للدولة.

توصلت الدراسة إلي أنه في حين أن حجم مجلس الإدارة وتكوين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لها تأثير إيجابي كبير على الإفصاح الطوعي ، فإن ازدواجية الرئيس التنفيذي لها تأثير سلبي كبير. بالإضافة إلى ذلك ، يعمل الموقع الجغرافي للدولة على تنسيق الارتباط بين حجم مجلس الإدارة وتكوين مجلس الإدارة وازدواجية الرئيس التنفيذي والإفصاح الطوعي. علاوة على ذلك ، فإن الارتباط بين ازدواجية الرئيس التنفيذي والإفصاح الطوعي يخضع لنوع الإفصاح ، وطريقة الإفصاح ، ومستوى حماية المستثمر. أخيرًا ، تعمل الاختلافات في تعريفات المتغيرات التوضيحية على تعديل الارتباط بين تكوين مجلس الإدارة والإفصاح الطوعي. نجري تحليل الحساسية الذي يقدم دليلاً على أنه فيما يتعلق بالفترة الزمنية السابقة لعام 2002 ، فإن ازدواجية الرئيس التنفيذي لها تأثير سلبي كبير على الإفصاح الطوعي ولها تأثير ضئيل للفترة التي تلي ذلك.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

لاحظت الباحثة في الدراسات السابقة التي إطلعت عليها أن بعض هذه الدراسات ركزت على دراسة تأثير خصائص لجنة المراجعة علي الافصاح الطوعي (الاختياري)، كما لاحظ الباحث ان بعض الدراسات السابقة ركزت علي التعرف دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدرة الأرباح وإثره في جودة التقارير المالية"، ودراسات آخري ركزت علي قياس أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحاسابات، ولم تتطرق بشكل مباشر أي دراسة إلى أثر خصائص لجنة المراجعة في زيادة مستوى الإفصاح الإختياري: دراسة تطبيقية على القوائم المالية للمصرف الأهلي العراقي.

وبذلك تأتي هذه الدراسة متميزة عن غيرها من حيث الأهداف، ومجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، حيث تركز هذه الدراسة على قياس أثر خصائص لجنة المراجعة في زيادة مستوى الإفصاح الإختياري: دراسة تطبيقية على القوائم المالية للمصرف الأهلي العراقي.

مخطط الدراسة :

الفصـل الأول : دور لجان المراجعة في بيئة الأعمال

المبحث الأول : مفهوم وأهداف لجان المراجعة

- ماهية لجان المراجعة وأهداف تكوينها ودورها
- مداخل تكوين لجان المراجعة
- المعوقات المؤثرة على فاعلية لجان المراجعة
- ضوابط تطوير الأداء المهني للجان المراجعة

المبحث الثاني : إصدارات لجان المراجعة

المبحث الثالث : خصائص ومهام لجان المراجعة

- خصائص لجان المراجعة
- استقلالية لجان المراجعة
- المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية للجان المراجعة
- حجم لجان المراجعة
- عدد اجتماعات لجان المراجعة
- مدى الاضطلاع الفعلي لمهام لجان المراجعة
- متابعة الرقابة الداخلة
- متابعة المراجعة الداخلية
- ضبط جودة التقارير المالية
- متابعة المراجعة الخارجية

الفصل الثاني : الإفصاح الإختياري

المبحث الأول : مفهوم الإفصاح الإختياري

المبحث الثاني : دوافع استخدام الإفصاح الإختياري

المبحث الثالث : قياس مستوى الإفصاح الإختياري

الفصل الثالث : دراسة حالة على القوائم المالية للمصرف الأهلي العراقي

النتائج والتوصيات

قائمة المراجع الأولية :

أولاً : المراجع العربية:

1. عوض، آمال محمد محمد ، 2008 ، دور آليات الحوكمة في تعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات وضبط مخاطر الأنشطة الالكترونية للمنشآت" ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الأول.
2. الطعاني، عمار محمد ، 2017 ، دور العوامل المتعلقة بتعزيز الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين الأردنية: دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، 28.
3. الخطيب ، خالد، 2002، الإفصاح المحاسبي فى التقارير المالية للشركات المساهمة"، مجلة جامعة دمشق–المجلد الثامن عشر– العدد الثاني .
4. الشالحي، بندر مرزوق، 2012 ، تحديد طبيعه الافصاح الاختيارى عن الموارد البشريه فى التقارير الماليه السنويه، الصادر عن الشركات الصناعيه المساهمة العامة في دولة الكويت"، جامعه الشرق االوسط ، مايو2018 .
5. الناصر، خالد بن محمد، 2016 ، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الافصاح عن المعلومات فى البيئة السعودية"، ورقة بحثية لمؤتمر الحوكمة ، جامعة الملك سعود.
6. الهيئة العامة لسوق المال ، 2016 ، مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصة"، القاهرة والإسكندرية.
7. أبو العطا، نرمين، 2013 ، حوكمة الشركات .. سبيل التقدم مع إلغاء الضوء على التجربة المصرية"، متاح على موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة مايو 2018 www.hawkama.net

8. أبو شلوع، هديل توفيق أبو اليزيد، 2013 ، محددات الافصاح الاختيارى فى الشركات المساهمه – دراسه نظريه وميدانيه فى بيئه االعمال المصريه"، رساله ماجستير، كليه التجاره، جامعة طنطا
9. أبو على, السيد محمد، 2014 ، مدى فعالية لجان المراجعة فى حوكمة الشركات وتحسين مستوى الإفصاح الاختيارى"، رسالة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر.
10. أبوحمام، ماجد اسماعيل، 2019 ، أثر هيكل الملكية والرقابة في الشركات المساهمة على الأفصاح المحاسبي"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر .
11. بخيت، محمد بهاء الدبن محمد، 2014 ، حوكمة الشركات وأثرها على مستوي الإفصاح فى التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة– جامعة الاسكندرية.
12. بخيت، محمد بهاء الدين محمد، 2018 ، موضوعات مختارة في التمويل والأستثمار المتقدم"،الطبعة الاولي، دار الجامعيين، اسكندرية .
13. جابر، محمد السيد، 2011 ، التعرف على دور لجان المراجعة في تحسين مستوى المعلومات المنشورة، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
14. حسن، يوسف صالح عبد الله، 2019 ، محددات فعالية لجان المراجعة ودوافع الاداره التنفيذية العليا فى ارتكاب الخداع المحاسبى"، مجله افاق جديده للدراسات التجاريه، كليه التجاره، جامعه المنوفيه، العدد الاول.
15. صالح، زياد عبده، 2015 ، دور لجان المراجعة فى الشركات الاردنية واثرها على مستوى الافصاح عن المعلومات"، رسالة ماجستير، كلية االقتصاد والعلوم، جامعة قصداى .
16. عبد الرحمن، سوزان جمال الدين، 2014 ، مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية واثر ذلك علي فعالية إلجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الرابع .

17. عبد الله، انتصار حسين، 2016 ، لجان المراجعة فى ظل حوكمة الشركات واثرها على مستوى الإفصاح وجودة المعلومات، دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية،" كلية الدراسات العليا والبحث العلمى، رسالة دكتوراه، جامعة الرباط الوطنى .

18. عرفة، نصر طه حسن (2013)، "أثر جودة لجان المراجعة علي مستوي الافصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية: دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد (54)، العدد (1).

ثانياً : المراجع الإنجليزية :

19. Alsaeed, K. (2006). "The association between firm-specific characteristics and disclosure". Managerial Auditing Journal, Vol. 21, No. 5, pp. 476-496.

20. Al-Shammari, B., and Al-Sultan, W. (2010) "Corporate governance and Voluntry Disclosure in Kuwait", International Journal of Disclosure and Governance,7 (3), PP.262-280.

21. Barako. D.G Hancock. P.and LZan H. Y., (2007), "Factors In fluencing voluntary corporate disclosure by Kenyan companies", corporate governance.

22. Barros, Cheng, (2013). "The Commitment Effect versus Information Effect of Disclosure – Evidence From Smaller Reporting Companies. The Accounting Revise vol. 88. Nov,

23. Corporate Finance Institute® (CFI), Audited Financial Statements, last visited 27 Jul. 2021, available at: https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/accounting/audited-financial-statements/.

24- Yuanto Kusnadi, Kwong Sin Leong, Themin Suwardy & Jiwei Wang (2016), "Audit Committees and Financial Reporting Quality in Singapore", Journal of Business Ethics volume 139, pages 197–214.

25- Hisham Kamel Madia, Zuaini Ishak, Nor Aziah Abdul Manaf (2014), "The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure", International Conference on Accounting Studies 2014, ICAS 2014, 18-19 August 2014, Kuala Lumpur, Malaysia.

26- Abdullah Majed Al Ma'ani and Akram Alawad (2018), "Impact of the Audit Committee's Characteristics on Voluntary Disclosure: The Case of the Banks Operating in Jordan", International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 9, No. 4.

27- Khaled Samaha, Hichem Khlif and Khaled Hussainey, (2015), "The impact of board and audit committee characteristics on voluntary disclosure: a meta-analysis", Journal of International Accounting Auditing and Taxation, Volume 24